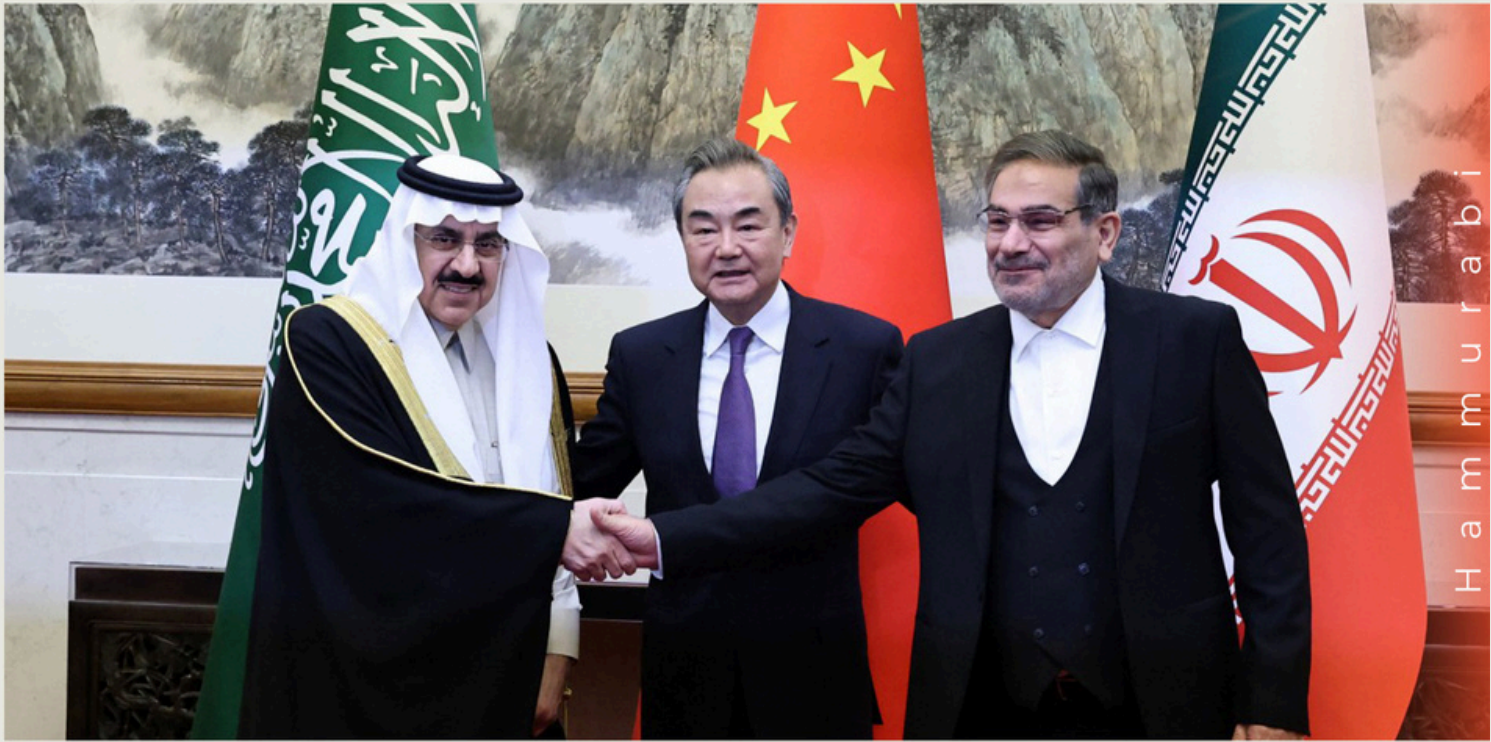


مرکز حمورابي



الاستراتيجية الصينية في التقارب
السعودي الإيراني

H a m u r a b i

الاستراتيجية الصينية في التقارب السعودي الإيراني

أ.د نوار جليل العتاي

كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

9 كانون الاول 2024

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي

للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث والدراسات والمقالات إلا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً، وليس من الضروري أن تمثل المقالات والأبحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وإنما تمثل وجهة نظر الباحث

المقدمة:

حافظت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة على قوتها السياسية ونفوذها في الشرق الأوسط؛ ومع ذلك، فإن موطن القدم الصيني المتزايد في المنطقة يغير هذه المصفوفة بالتدريج، وعليه فإن صراع مصالحهما ونفوذهما، وبالتأكيد مساعيها لتأدية دور أكثر نفوذاً في المنطقة من حيث الدبلوماسية والأمن الاقتصادي يغير الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط. في هذا الصدد، فإن الاتفاق السعودي الإيراني الذي توسطت فيه الصين - وهو ما يعادل اتفاقيات إبراهيم التي تقودها الولايات المتحدة لتعزيز السلام في الشرق الأوسط - هو مظهر آخر من مظاهر التنافس بين بكين وواشنطن.

رؤية في التقارب

في عام 2016، أثناء جولة الرئيس الصيني شي جين بينغ في العديد من دول الشرق الأوسط، وقعت جمهورية الصين الشعبية شراكة استراتيجية شاملة مع كل من المملكة العربية السعودية وإيران في غضون أيام قليلة، مما رفع مكانة العلاقات الدبلوماسية الصينية مع كل دولة إلى أعلى مستوى مسموح به في العلاقات الدولية للصين. ولا ينبغي أن يُنظر إليه على أنه من قبيل المصادفة أن يحرص شي بينغ على توقيع الشراكة مع كل من المملكة العربية السعودية وإيران خلال نفس الزيارة، حيث إنها تتناسب مع نمط أوسع من السلوك الصيني لموازنة العلاقات مع القوتين الإقليميتين. ومع تدهور العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وطهران والشعور المتزايد بانعدام الأمن في كلتا العاصمتين، حرصت بكين على توسيع العلاقات مع كلتا الدولتين في نفس الوقت وتجنب التورط في تنافسهما. والواقع أن القيادة الصينية أوضحت، وعلى نحو مماثل أهمية الطرفين لديها، إذ أجرت الصين في أواخر عام 2019 مناورات بحرية عسكرية منفصلة مع كل من المملكة العربية السعودية وإيران في غضون أسابيع من بعضها البعض. لا شك أن الصين، التي تدرك أن إجراء مناورات عسكرية مع دولة واحدة قد يرسل إشارة خاطئة إلى الدولة الأخرى خلال فترة من التوتر المتزايد، دبرت أحداثاً لتوفير مشاركة مماثلة مع كل دولة.

في 10 آذار 2023، أعلنت المملكة العربية السعودية وإيران تطبيع العلاقات بوساطة جمهورية الصين الشعبية ومساعي حميدة من العراق، مع بيان ثلاثي مشترك أشار إلى التوصل إلى اتفاق بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية. ويعكس البيان نوايا "استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما وإعادة فتح سفاراتهما وبعثاتهما في غضون فترة لا تتجاوز شهرين"، فضلاً عن احترام "سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول". بالإضافة إلى ذلك، اتفق الجانبان أيضاً على تنفيذ اتفاقيتين ثنائيتين، الاتفاقية العامة للتعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا والعلوم والثقافة والرياضة والشباب، واتفاقية التعاون الأمني، التي تم

توقيعها في عامي 1998 و2001 على التوالي. ومع ذلك، لم يتم تنفيذ أي من الاتفاقيتين، حيث جمدت الرياض وطهران العلاقات في عام 2016 بعد أن وجدت نفسيهما على جانبيين متعارضين من الصراعات في اليمن وسوريا. إنالاتفاق الإيراني السعودي لاستعادة العلاقات الدبلوماسية بمشاركة الصين هو علامة على التغيير المستمر في كلا البلدين والشرق الأوسط الأوسع وغير ذلك من الديناميكيات العالمية. يوفر الاتفاق انتصارات مهمة لكل دولة، حيث اختارت إيران والمملكة العربية السعودية بوضوح منح الصين انتصارًا دبلوماسيًا كبيرًا. واعتبرت الصين الصفقة "فرصة جيدة للمطالبة بنصر دبلوماسي قوي في الجنوب العالمي".

وعليه هناك ثلاثة أسباب رئيسية لهذا التقارب: أولاً، التكامل الاقتصادي المتزايد للمملكة العربية السعودية مع العالم، مقارنة بعزلة إيران. وثانيًا، العلاقات الصينية المتطورة بسرعة مع المملكة العربية السعودية، وثالثًا، الاحتجاجات في إيران في أعقاب مقتل محسناً أميني في سبتمبر/أيلول 2022 أثناء احتجاجها لدى شرطة الأخلاق في البلاد، إلى جانب مزاعم تورط المملكة العربية السعودية في تأجيج الاحتجاجات. وبالتالي، في تصور قادة إيران، كان الاتفاق لعام 2023 يهدف إلى مساعدتهم على تجنب الصراع مع السعوديين. من ناحية أخرى، اختارت القيادة السعودية تهدئة علاقاتها المتوترة مع إيران لأنها كانت، ولا تزال، تحاول زيادة نفوذها الإقليمي والدولي، مدعومة ببرنامج التنمية الاقتصادية المعروف باسم رؤية 2030.

الصين والدوافع

منذ ابتعاد العراق كمنافس على الهيمنة الإقليمية في أعقاب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في عام 2003، كان التركيز الرئيسي لجمهورية الصين الشعبية في الخليج على إيران والمملكة العربية السعودية. وعليه، وعلى عكس الولايات المتحدة، التي انخرطت في استراتيجية طويلة الأجل لتأمين إيران مع الانحياز إلى حد كبير إلى المملكة العربية السعودية، فقد عملت بكين بعناية على تنمية العلاقات مع كل من الرياض وطهران. ولذا فإن جمهورية الصين الشعبية تسعى في المقام الأول إلى تعزيز العلاقات مع كلتا الدولتين، بالإضافة إلى جميع الدول الأخرى في المنطقة، نظرًا للفوائد العديدة التي تقدمها كل علاقة. وهكذا، قبل أن نلاحظ كيف تتعامل الصين مع نقاط الخلاف والتوتر الشديد بين المملكة العربية السعودية وإيران، فضلاً عن القضايا الحساسة، مثل الشؤون الأمنية، كنتيجة ثانوية ضرورية متصورة لمتابعة العلاقات مع كل من الرياض وطهران، سعى القادة الصينيون بحذر إلى تجنب إعطاء الأولوية للعلاقات مع دولة واحدة على حساب تنفير الأخرى. وفي السنوات الأخيرة، وخاصة منذ الكشف عن مبادرة الحزام والطريق، ركزت الصين على تعزيز التعاون مع الدول الأخرى.

لفترة طويلة، حافظت جمهورية الصين الشعبية على نهج عدم التدخل في سياستها الخارجية، واعتمدت الحياد بشأن الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وفي هذا الصدد، يضع الاتفاق السعودي الإيراني سابقة جديدة في السياسة الخارجية الصينية مع تولي بكين عباءة "الوسيط الدولي". يأتي هذا التحول في سياسة بكين أيضًا في وقت يسعى فيه المجتمع الدولي إلى حل للحرب بين روسيا وأوكرانيا. وبالتالي، من المثير للاهتمام أن نسأل: هل يمهد التقارب السعودي

الإيراني الطريق لبكين للتوسط بين روسيا وأوكرانيا؟ أم هل يشير هذا التقارب إلى رغبة بكين الأكبر في العمل كوسيط دولي في قضايا أخرى؟

الوساطة الصينية ليستصادفة

فيحالة الاتفاق السعودي الإيراني، يمكن فهم دور الوساطة الصيني في سياق حادثتين رئيسيتين: الأولى هي زيارة الرئيس الصيني شي جين بينج إلى المملكة العربية السعودية في ديسمبر 2022 لحضور سلسلة من القمم. أما الحادث الثاني، الذي أعقب زيارة شي إلى الرياض، فهو زيارة الرئيس الإيراني الراحل إبراهيم رئيسي إلى بكين في شباط 2023. وهي أول زيارة دولة يقوم بها زعيم إيراني إلى بكين منذ أكثر من عشرين عاماً. وفي محادثاته مع رئيسي، أعرب شي عن دعم الصين لجهود إيران الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

إن توقيت الاتفاق التاريخي أمر بالغ الأهمية. كما يتزامن الاتفاق السعودي الإيراني مع فترة رئاسة شي الثالثة، مما يؤكد رمزياً ومعنوياً على الزعامة العليا لشي. وعلاوة على ذلك، يمكن وضع محاولة بكين لتولي منصب "الوسيط الدولي" في الشرق الأوسط في الديناميكيات الجيوسياسية الأوسع نطاقاً للحرب بين روسيا وأوكرانيا وتقديم الصين كبديل للنظام السياسي والأمني الذي تقوده الولايات المتحدة. على سبيل المثال، وعلى النقيض من كل دولة أخرى، أصدرت جمهورية الصين الشعبية ورقة موقف في 24 فبراير من العام نفسه تدعو إلى "التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية" وتزعم أن "الحوار والتفاوض هما الحل الوحيد القابل للتطبيق للأزمة الأوكرانية".

بالإضافة إلى ذلك، يمكن رؤية الصفقة السعودية الإيرانية في إطار مبادرة شي للأمن العالمي التي تسعى إلى توفير نظام أمني عالمي بديل قائم على حلول الصين للتحديات الأمنية العالمية. إذ أصدرت الصين ورقة مفهوم مبادرة الأمن العالمي التي تنص على التزام بكين "بتحقيق الأمن من خلال الحوار السياسي والمفاوضات السلمية". وكما يفترض بعض الخبراء الصينيين في الشرق الأوسط، فإن الاتفاق يوضح دور الصين كمروج للأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، وشريك للتنمية والازدهار، ومروج للوحدة وتحسين الذات. وهو يوضح في الأساس مسؤولية الصين كدولة قوية. في غضون ذلك، وصف الخبير الأمريكي ستيفن والت الاتفاق بأنه "جرس إنذار لأمريكا" لأنه يسلط الضوء على محاولات الصين تقديم نفسها كقوة من أجل السلام في العالم، وهو العبء الذي تخلت عنها الولايات المتحدة إلى حد كبير في السنوات الأخيرة.

مصالح الصين في الخليج

ومع ذلك، فإن مصلحة الصين في التوسط في السلام بين الرياض وطهران ليست إثارية بأي حال من الأحوال. بل إنها أكثر تصميمًا، حيث أن السلام في الشرق الأوسط أمر حيوي للمصالح الاستراتيجية المتوسعة للصين في الخليج. وعلى وجه الخصوص، يلعب الخليج دورًا كبيرًا في اثنتين من المصالح الرئيسية للصين: احتياجاتها الاقتصادية والطاقة.

ان المصالح الاقتصادية للصين في الخليج كبيرة. فقد بلغت أرقام التجارة بين الصين، الشريك التجاري الثنائي الرئيسي للدول العربية، 330 مليار دولار أمريكي في عام 2021، منها 200 مليار دولار أمريكي تمثل تجارة الصين مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وهدهما. وتشمل بعض المشاريع الضخمة في إطار مبادرة الحزام والطريق في الخليج مدينة نيوم في المملكة العربية السعودية، ومطار الملك عبد العزيز الدولي، والمرحلة الثانية من مطار آل مكتوم في دبي، ومشروع السكك الحديدية المتكامل في قطر، وغيرها.

في الوقت نفسه، يرتبط الخليج بتأمين احتياجات الصين من الطاقة - حيث يوجد حالياً اعتماد مفرط على نفط الشرق الأوسط - وتشارك الشركات الصينية بالفعل في مشاريع مشتركة مع شركات في الشرق الأوسط.

في عام 2017، تجاوزت الصين الولايات المتحدة لتصبح أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، حيث تستورد 8.4 مليون برميل يوميًا. في عام 2022، أصبحت المملكة العربية السعودية أكبر مورد للنفط للصين، حيث بلغ 1.75 مليون برميل يوميًا، بينما تظل إيران، على الرغم من العقوبات الأمريكية، ثالث أكبر مصدر للنفط إلى الصين، بعد المملكة العربية السعودية وروسيا. علاوة على ذلك، في آب 2022، وقعت أرامكو، شركة النفط الوطنية السعودية، مذكرة تفاهم مع نظيرتها الصينية، سينوبك، تغطي مجالات متعددة للتعاون المحتمل بين الطرفين في المملكة العربية السعودية.

وعلى هذا، فمن منظور الطاقة، من الواضح أن الخليج العربي سوف ينمو في أهميته في حسابات السياسة الخارجية الصينية. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك المنطقة إمدادات كبيرة من المواد الكيميائية. وهذه المواد ضرورية لسياسة التصنيع الهائلة في الصين، وهو الأمر الذي جعل الخليج أكثر أهمية للتقدم الاقتصادي في الصين. وبالإضافة إلى الاستحواذ على الطاقة، كان الخليج العربي وجهة مربحة للمنتجات الصينية والاستثمارات والبنية الأساسية، وخاصة في مجال الطاقة. وقد تماشى هذا الاهتمام الخاص بشكل ملائم مع العديد من المبادرات الوطنية في دول الخليج، مثل رؤية السعودية 2030، التي تسعى إلى تنشيط اقتصادات الخليج وإعدادها لوجودها بعد الريع. وقد سهّل هذا الأمر زيادة التعاون بين الصين والخليج في مجال الطاقة المتجددة وتكنولوجيا الأقمار الصناعية وتكنولوجيا الجيل الخامس، وهي ثلاثة مجالات أعربت بكين عن اهتمامها بتعزيز الاتصال فيها. وعلاوة على ذلك، يوفر الخليج سوقًا مربحًا للمنتجات الصينية. في حين أن إيران هي الأكثر وضوحاً في مبادرة الحزام والطريق، حيث تقع جغرافياً على الممر الاقتصادي بين الصين وآسيا الوسطى وغرب آسيا، فإن دول الخليج الأخرى تعتبر أيضاً جزءاً من المبادرة على نطاق أوسع وستكون حاسمة لطريق الحرير البحري وطريق الحرير الرقمي. وباعتبارها بوابة إلى البحر الأحمر، فإن المملكة العربية السعودية تشكل جزءاً مهماً من المشروع.

هذه أسباب كافية لبكين للتمسك بهذه الصفقة - ولكن ما يرمز إليه حول الدور الأمريكي في الشرق الأوسط وجهود الصين لتحل محل هيمنة الولايات المتحدة في الحوكمة العالمية قد يكون أكثر أهمية بالنسبة للصين. مع العلاقات الأميركية السعودية الفاترة والعلاقة العدائية التي استمرت عقوداً بين واشنطن وإيران، لم تكن الولايات المتحدة في وضع يسمح لها بالتوسط في هذه الاتفاقية، على الرغم من كونها القوة الخارجية البارزة في المنطقة لمدة 75 عاماً. ولكن مع ذلك، ومع التوغلات الصينية في الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة، تظل الولايات المتحدة الفاعل الرئيسي

في مجال الدفاع والأمن في المنطقة، حتى وإن كان حلفاؤها القدامى، مثل المملكة العربية السعودية، يتطلعون بشكل متزايد إلى تنويع تحالفاتهم.

إن القوة المحركة وراء هذه المبادئ للصين هي بناء بديل للنظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة، والذي تضعه الصين كنهج أكثر تعددية للأمن العالمي. وقد أعربت كل من السعودية وإيران عن اهتمامهما بالانضمام إلى مجموعة البريكس (التي تتألف من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا)، ويقال إن الصين كانت داعمة لذلك. ومعاً، يمكن لهذه البلدان - وخاصة مع إضافة المملكة العربية السعودية وإيران - أن تمثل كتلة اقتصادية قوية وقوة سياسية. وقد أصبحت إيران عضواً في منظمة شنغهاي للتعاون. وهي مجموعة سياسية واقتصادية وأمنية أوراسية مقرها بكين. وهناك حديث عن انضمام المملكة العربية السعودية.

أن بكين تسعى إلى تجنب تنفير أو مواجهة الولايات المتحدة في الخليج. وتعتمد مصالحها الواسعة النطاق في المنطقة على بنية الأمن الأمريكية، وبالتالي، في حين تتبنى جمهورية الصين الشعبية سياسات مستقلة إلى حد كبير في المنطقة، مثل المشاركة الوثيقة نسبياً مع إيران، فإنها لا ترغب في قلب النظام الإقليمي القائم أو تعريض واشنطن للتهديدات الأمنية.

على الصعيد المحلي، فإن أحد الشواغل الأساسية في بكين هو أن الأقلية المسلمة الأويغور، التي يعيش معظمها في مقاطعة شينجيانغ الشمالية الغربية، قد تشارك في أنشطة متطرفة أو إرهابية أو انفصالية، والتي ينظر إليها الحزب الشيوعي الصيني بشكل جماعي على أنها "الشُرور الثلاثة". وقد أدت حملات القمع الحكومية وسياسات المراقبة والاحتجاز إلى تأجيج تصريحات الدول الغربية بأن بكين تنتهك حقوق الإنسان الخاصة بالأويغور. ويضم الخليج العربي العديد من الدول الإسلامية المؤثرة التي تدعي جميعها أنها حاملة لواء الإسلام الحقيقي، بما في ذلك إيران والمملكة العربية السعودية. وبناءً على ذلك، سعت جمهورية الصين الشعبية إلى استخدام علاقاتها مع هذه الدول لتبرير انتهاكاتها لحقوق الإنسان.

وبشكل عام، يثبت الاتفاق السعودي الإيراني في شكله الحالي أنه نجاح دبلوماسي لجمهورية الصين الشعبية، ولكنه أيضاً قضية شائكة. فهذه الصفقة تمثل اختباراً لدور الصين باعتبارها "وسيطاً دولياً"، ولكن لا يوجد يقين بشأن المدة التي ستمتكن فيها الرياض وطهران من الحفاظ على السلام. وهذا يفرض أيضاً تحدياً على الصين فيما يتعلق بالحفاظ على مسافة متساوية والتوازن بين المملكة العربية السعودية وإيران. ومع ذلك، وعلى الرغم من كل الصعوبات، لا شك أن الصين لديها خطة استراتيجية مع التزام بلعب دور أكبر في السياسة في الشرق الأوسط - وضع بديل للولايات المتحدة في ظل استراتيجية الصين الشاملة.

وقد ظهرت أمثلة على هذا الحذر، حيث أصرت الصين بحذر إلى حد ما على تجنب تنفير دولة على حساب دولة أخرى خلال فترات التوتر الشديد في العلاقات الإيرانية السعودية. وقد دفعت هذه الحقيقة العديد من العلماء إلى الادعاء بأن الصين منخرطة في "التحوط الاستراتيجي" بين الجانبين.

لقد أصبح تحقيق التوازن في العلاقات مع المنافسين الإقليميين والسعي إلى البقاء فوق الخلافات في النزاعات الأمنية بين الجهات الفاعلة الإقليمية نمطاً ثابتاً في نهج الصين تجاه الخليج، بل والشرق الأوسط الأوسع. وحرصاً منها على

تعظيم مكاسبها في المنطقة دون تنفير أي شركاء، انخرطت جمهورية الصين الشعبية في استراتيجية منسقة لإدارة العلاقات مع الخصوم الإقليميين، وخاصة المملكة العربية السعودية وإيران.

الخاتمة:

يمكن اعتبار الاتفاقيات الثلاثية بين الصين وإيران والمملكة العربية السعودية مثلاً "مثالياً" لانخراط الصين في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن الصين سهلت وشجعت الدول على التوصل إلى اتفاق، إلا أنه كان شكلاً من أشكال "الوساطة شبه الكاملة". وكان العامل الرئيسي هو حاجة المملكة العربية السعودية إلى خلق الاستقرار في المنطقة لدعم صعودها الاقتصادي والعسكري والسياسي. وكان هذا الصعود وإدراك إيران للتهديد المتزايد من المملكة العربية السعودية هو الذي دفع الجمهورية الإسلامية إلى الانضمام إلى الاتفاق. في السنوات الأخيرة، تبنت إيران وجهة نظر أكثر واقعية بشأن وضعها في المنطقة، مدركة أن التغييرات في ميزان القوى في الشرق الأوسط أفادت الرياض. وقد عززت الاحتجاجات الأخيرة في إيران هذا الرأي وأدت إلى زيادة المخاوف الأمنية في أذهان القادة الإيرانيين. وهذا دفع إيران إلى وضع شرط المصالحة بأن تتوقف السعودية عن تدخلها في الشؤون الداخلية الإيرانية.

يوضح الجدول الزمني الموضح أعلاه أن مشاركة الصين في الاتفاق كانت عاملاً صغيراً نسبياً مقارنة بدوافع صناع السياسات في طهران والرياض. ومع ذلك، بالنسبة لبكين، فإن حقيقة أن الاتفاق تم إبرامه بمساعدة الصين توفر لها فرصة لإظهار زعامتها العالمية.

مصادر المقال:

- 1- Amrita Jash ; Saudi- Iran Deal : Atest Case of Chinas Role as an International Mediator, Georgetown Journal of International Affairs, June23 , 2023.
- 2- Saeed Azimi ; The Story Behind China's Role in the Iran-Saudi Deal , STIMSON, March 13 , 2023.
The Story Behind China's Role in the Iran-Saudi Deal • Stimson Center
- 3- China-brokered Saudi-Iran deal driving 'wave of reconciliation', says Wang , ALJAZEERA ,21 August 2023.
China-brokered Saudi-Iran deal driving 'wave of reconciliation', says Wang | Politics News | Al Jazeera
- 4- Giorgio Cafiero ; A year ago, Beijing brokered an Iran-Saudi deal. How does détente look today?, Atlantic Council ,March 6 ,2024.
A year ago, Beijing brokered an Iran-Saudi deal. How does détente look today? - Atlantic Council
- 5- Adam Gallagher; Sarhang Hamasaeed; Garrett Nada; What You Need to Know About China's Saudi-Iran Deal ,United States International of Peace , March 16, 2023 . <https://www.usip.org/publications/2023/03/what-you-need-know-about-chinas-saudi-iran-dea>
- 6- Niloufar Baghernia ; CHINA'S MARGINAL INVOLVEMENT IN THE 2023 IRAN-SAUDI ARABIA RECONCILIATION ,Asian Affairs, 2024 Vol. LV, no. I, 34—51, 21 Mar 2024 .<https://doi.org/10.1080/03068374.2024.2329615>
- 7- China supports Saudi Arabia, Iran in achieving lasting good-neighborly relations: FM , Global Times Published: Nov 13, 2024 .
- 8- Benjamin Houghton ; China's Balancing Strategy Between Saudi Arabia and Iran: The View from Riyadh ,Asian Affairs, 2022 Vol. LIII, no. I, 124—144
<https://doi.org/10.1080/03068374.2022.2029065>

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل (الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتمة في الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net



07810234002



hcrsiraq@yahoo.com



t.me/hammurabicrss



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية



[hcrsiraq](https://www.hcrsiraq.net)



العراق - بغداد - الكرادة

